

Distr.: General
9 October 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الرابعة والستين
منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب لدى
الجمعية العامة

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لفرنسا ومالطة لدى الأمم المتحدة

وفقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة، يشرفنا أن نطلب إدراج بند
بعنوان "منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب لدى الجمعية العامة" في
جدول أعمال الدورة الرابعة والستين للجمعية.

ووفقاً للمادة ٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، نرفق طيه مذكرة تفسيرية
(المرفق الأول) دعماً للطلب المذكور أعلاه ومشروع قرار (المرفق الثاني).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة ومرفقيها باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(التوقيع) جيرار أرو

السفير

الممثل الدائم لفرنسا

لدى الأمم المتحدة

(التوقيع) سافيور ف. بورغ

السفير

الممثل الدائم لمالطة

لدى الأمم المتحدة



المرفق الأول

مذكرة تفسيرية

أولا - الخلفية التاريخية

١ - أنشئت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط عام ٢٠٠٦ بعد ١٥ عاما من التعاون بين دول منطقة البحر الأبيض المتوسط. وركز هذا التعاون على مواضيع ذات اهتمام مشترك كالمسائل السياسية والاقتصادية - الاجتماعية والبيئية. وقد أنشئت هذه العملية التي عُرفت باسم المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط في مالابا عام ١٩٩٢ برعاية الاتحاد البرلماني الدولي. وفي عام ١٩٩٥، عقد المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط اجتماعات في فاليتا اقترح البرلمان المالطي خلالها إنشاء رابطة دول منطقة البحر الأبيض المتوسط على أن تتألف من "مجلس وجمعية وأمانة". وتلا ذلك اجتماع آخر عقد عام ٢٠٠٠ في مرسيليا، فرنسا، تم فيه التوصل إلى اتفاق بشأن "إنشاء الجمعية البرلمانية لدول البحر الأبيض المتوسط على المدى الطويل". ثم اجتمعت لجنة التنسيق في نيس عام ٢٠٠٥ لوضع النظام الأساسي للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط الذي اعتمد في المؤتمر الرابع والأخير الذي عُقد في نابليون، اليونان، عام ٢٠٠٥.

٢ - وأنشئت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط رسميا في عمان عام ٢٠٠٦ حيث اعتمدت الجمعية البرلمانية صكوكها الرئيسية ووافقت على تحديد مقرها في مالطة. وانتقلت الجمعية البرلمانية منذ ذلك الحين إلى العمل وحظيت باعتراف دولي. كما اعتمدت الجمعية عدداً من التقارير والقرارات والإعلانات المتعلقة بمسائل ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى المنطقة.

٣ - وتتألف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط من ٢٥ دولة مظلة على البحر الأبيض المتوسط^(١) وتمثل منبراً برلمانياً للحوار الإقليمي تتجلى أهميته في الحرية التي يتمتع بها البرلمانيون في تعاملهم مع الحكومة ودائرهم الانتخابية.

(١) الأردن، وإسرائيل، وألبانيا، وإيطاليا، والبرتغال، والبوسنة والهرسك، وتركيا، وتونس، والجبل الأسود، والجزائر، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وسلوفينيا، وصربيا، وفرنسا، وفلسطين، وقبرص، وكرواتيا، ولبنان، ومالطة، ومصر، والمغرب، وموناكو، واليونان.

ثانياً - المقصد

- ٤ - الهدف الرئيسي من الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط هو الوقوف على حلول مشتركة للتحديات الراهنة والعمل على إيجاد منطقة ينعم فيها الجميع بالسلام والرخاء.
- ٥ - وأنشئت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط لتجمع بين كافة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط على قدم المساواة (من حيث الحق في التمثيل وفي التصويت على حد سواء) في منتدى فريد خاص بها لدراسة مسائل واتخاذ قرارات بشأن القضايا ذات الاهتمام المباشر لبلدان المنطقة ومواطنيها. والجمعية هي أداة للدبلوماسية البرلمانية الإقليمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- ٦ - والجمعية في موقع مثالي لعقد مناقشات بين الممثلين البرلمانيين والسياسيين والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية. وتهدف إلى أن تصبح مركز الامتياز البرلماني في ما يتعلق بالشؤون المتوسطة؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، ستكون مكملةً للهيئات والمؤسسات الإقليمية الأخرى.

ثالثاً - الهيكل التنظيمي

- ٧ - تختلف بنية "أغورا البحر الأبيض المتوسط" هذه عن بنية أي منتدى آخر. فهي مؤسسة ديمقراطية تجمع برلمانات الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط الممثلة كل منها بخمسة مندوبين. ويُفضل أن تتخذ القرارات في الجمعية بالإجماع وإلا فبالتصويت بالأغلبية المشروطة (٨٠ في المائة).
- ٨ - ويعاون الجمعية مجلس إدارة يسمى المكتب، لديه مهام توجيهية وتنسيقية شاملة. ويتألف المكتب من ثمانية ممثلين موزعين بالتساوي بين بلدان شمال وجنوب المنطقة.
- ٩ - وتساند الجمعية في عملها ثلاث لجان دائمة تُعنى بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية: اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالتعاون السياسي والأمني (الاستقرار الإقليمي)؛ واللجنة الدائمة الثانية المعنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي؛ واللجنة الدائمة الثالثة المعنية بالحوار بين الحضارات وبحقوق الإنسان. وتضم اللجان الدائمة حالياً لجننتين مخصصتين وثمانين فرق عمل خاصة للتآزر في ما يتعلق بالمسائل ذات الأولوية. وبإمكان اللجنة أن تعين أيضاً مقررین خاصين.
- ١٠ - وتوفر الدعم للجمعية وهيئاتها العاملة أمانة منشأة لذلك الغرض. وبدأ مقر الأمانة العامة الموجود في مالطة بالعمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

١١ - وباستطاعة البلدان التي لديها مصلحة في منطقة البحر الأبيض المتوسط المشاركة بوصفها دول منتسبة، وباستطاعة منظمات ومؤسسات أخرى حضور اجتماعات الجمعية بصفة مراقب. ولا تتمتع الدول المنتسبة أو الجهات التي لديها صفة المراقب بحقوق التصويت.

رابعاً - التمويل

١٢ - تمول ميزانية الجمعية من الأنصبة المقررة على الدول الأعضاء بالاستناد إلى صيغة تقاسم التكاليف.

خامساً - الأنشطة

١٣ - أبرز ما في الجدول الزمني السنوي لأحداث الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط هو الدورة العامة التي يستضيفها عاماً بعد عام البرلمان الوطني لبلد عضو مختلف. أما الغرض الأساسي من الدورة العامة فهو أن يبحث البرلمانيون ويعتمدوا عدداً من التقارير والقرارات الصادرة في إطار لجان الجمعية البرلمانية المخصصة وفرق عملها الخاصة التابعة للجان الدائمة الثلاث، أو عن المكتب في نهاية العام. ومع أن التقارير والقرارات التي تعتمدها الجمعية البرلمانية ليست ملزمة قانوناً في حد ذاتها، فهي أداة "دبلوماسية لينية" في التعامل مع البرلمانات والحكومات والمجتمع المدني في المنطقة. ويُعتمد كل عام حوالي إثنا عشر تقريراً وقراراً.

١٤ - وخلال العام، تركز أنشطة الجمعية البرلمانية على العمل البرلماني الذي تؤديه اللجنة الدائمة وفرق العمل الخاصة واللجان المخصصة. وتُعقد الاجتماعات بشكل منتظم في مختلف البلدان الأعضاء لإعداد مشاريع التقارير والقرارات التي ستعتمد خلال الدورة العامة. كما يجتمع المكتب بشكل متكرر لمناقشة الإدارة الشاملة للجمعية البرلمانية. كما تُنظم بعثات ميدانية لمدوبي الجمعية البرلمانية من أجل مراقبة حالات ومسائل محددة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتقديم تقارير بشأنها.

١٥ - ويشارك مندوبو الجمعية البرلمانية في الاجتماعات والمؤتمرات التي تعقد مع مسؤولين من دول أعضاء أو دول أخرى، ومع منظمات دولية وإقليمية ومنظمات غير حكومية، ومع المجتمع المدني، ويحضرونها بشكل منتظم من أجل تعزيز التعاون مع أطراف أخرى، وفهم وجهات نظرها والأخذ بها في العمل البرلماني الذي تؤديه الجمعية البرلمانية، ونشر عمل الجمعية. وتنظم الجمعية نفسها العديد من الأحداث تحقيقاً لهذه الغاية.

١٦ - وترتكز أنشطة الجمعية على المسائل ذات الأولوية التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط والتي يمكن معالجتها بشكل جزئي أو كلي من خلال تعزيز التعاون بين البرلمانات المتوسطية، وهذه المسائل تشمل مسائل إقليمية كعملية السلام في الشرق الأوسط، والطاقة والمسائل ذات الصلة، والجريمة المنظمة، والإرهاب، والمؤسسات الصغيرة الحجم والمؤسسات المتوسطة الحجم التي تعمل في إطار التجارة البحرية، والبيئة وتغير المناخ، وإدارة الكوارث، والمساواة بين الجنسين، والحوار بين الثقافات والأديان، والهجرة، إلخ.

١٧ - وفي ٢١ آذار/مارس من كل عام، ينظم كل برلمان من برلمانات الجمعية البرلمانية حدثاً رمزياً بمناسبة "يوم البحر الأبيض المتوسط" الذي يُحتفل فيه بالروابط الثقافية والتاريخية التي تشد أواصر منطقة البحر الأبيض المتوسط.

سادسا - العلاقات مع منظمات أخرى

١٨ - تربط الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط بالأمم المتحدة علاقات وثيقة. وقد شارك العديد من مسؤولي الأمم المتحدة الرفيعة المستوى في اجتماعات الجمعية البرلمانية ومؤتمراتها. وأبرمت أو تبرم حالياً اتفاقات تعاون رسمية مع عدد من هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها، منها المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة.

١٩ - وكما قال الأمين العام بان كي - مون نفسه في رسالته إلى الدورة العامة الثالثة للجمعية البرلمانية المعقودة في المغرب في العام الماضي، فإن "التعاون بين البرلمانيين والأمم المتحدة أدى إلى توفير عوائد قيمة على مر السنوات. وقد عمل البرلمانيون على تعزيز الوعي والدعم السياسيين فيما يتعلق بالعديد من المسائل موضع الاهتمام المشترك". وبهذه الروح تواصل نمو العلاقات بين الجمعية البرلمانية والأمم المتحدة بموافقة تامة من كلا الطرفين. وأعيد التأكيد على الاهتمامات المشتركة في منطقة البحر الأبيض المتوسط في نيسان/أبريل من هذا العام عندما عقد الأمين العام بان كي - مون والأمين العام للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، الدكتور سيرجيو بياتزي، اجتماعاً ثنائياً في مالطة خلال الزيارة الرسمية التي قام بها الأمين العام للأمم المتحدة إلى الدولة الجزرية. وفي الحقيقة، فقد أشير إلى التعاون الجاري بين الأمم المتحدة والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في مجالات كالإرهاب والهجرة وتغير المناخ والطاقة.

٢٠ - وقد عقدت لقاءات واجتماعات عديدة بين الأمم المتحدة والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط حتى اليوم، كما هو موجز أدناه:

(أ) إحدى المناسبات الهامة الأولى التي شاركت خلالها الأمم المتحدة في أحداث الجمعية البرلمانية كانت جلسة التداول الحي بالفيديو التي عقدها انطلاقاً من نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٨ وشارك فيها وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، السيد جون هولمز، الذي ألقى كلمة أمام اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالتعاون السياسي والأمني تناول فيها نتائج زيارته إلى الشرق الأوسط التي كان قد اختتمها لتوه. وعندما سُئل عما يمكن أن تفعله الجمعية البرلمانية كجمعية لدعم جهود الأمم المتحدة في الشرق الأوسط، أشار السيد هولمز إلى أن الجمعية البرلمانية يمكن أن تعطي زحماً للذين ينادون بوقف العقاب الجماعي وإنهاء الحصار المفروض على غزة، وبإعادة فتح المعابر والسماح بإدخال كمية إضافية أكبر من السلع الإنسانية والتجارية إلى غزة من أجل السماح بتحسين أحوال المعيشة.

(ب) وفي المناسبة نفسها، خاطب السيد ليفيو فدراسكو، ممثل فريق الطوارئ المتعلقة بوباء الأنفلونزا المندوبين في اللجنة الدائمة الأولى التابعة للجمعية البرلمانية. وأدى بيان زاخر بالمعلومات عن حالة التأهب للأوبئة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى العموم، علق بأن دول الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط غير مستعدة لمواجهة عواقب الجائحة المقبلة وأنه يتعين على أعضاء الجمعية البرلمانية اتخاذ الإجراءات اللازمة. كما عرض وضع مذكرة تفاهم مع الجمعية البرلمانية.

(ج) وفي وقت لاحق من العام، سنحت الفرصة لنائب الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، السيد بولوغارونا، خلال اجتماع اللجنة الدائمة الثانية المعنية بالتعاون الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بتحديد التحديات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية التي تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن المسائل الرئيسية التي شدد على ضرورة إيلائها اهتماماً فورياً الفجوة الاقتصادية والتفاوت الديمغرافي في شمال منطقة البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن العجز في الاستثمار في جنوب المنطقة.

(د) كما خاطب السيد بول ميفسد منسق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط برلمانيي الجمعية البرلمانية خلال الجلسة الثانية للجنة الدائمة الثانية. وشدد السيد ميفسد على أن إحدى الطرق لابتكار حلول من أجل حماية منطقة البحر الأبيض المتوسط من وجهة نظر بيئية هي من خلال بناء القدرات، كي تتمكن الدول الأعضاء من التصدي للتلوث وتعزيز التنمية المستدامة في سياق جهد جماعي.

(هـ) وخاطب الأونرابل جورج فيلا، العضو في البرلمان المالطي ومقرر اللجنة المخصصة للشرق الأوسط التابعة للجمعية البرلمانية، اجتماع الأمم المتحدة الدولي المعني

بقضية فلسطين الذي عقد في مالطة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وبعد مرور سنة، كانت الجمعية البرلمانية ممثلة أيضا في اجتماع الأمم المتحدة في قبرص لمناقشة الموضوع نفسه. وشدد الدكتور فيلا على أهمية الحوار، والاتصال المنتظم، والمناقشة المفتوحة، وبت المظالم، والبحث عن حلول ابتكارية كي يتحول السلام إلى واقع. وفي قبرص، طلبت الأمم المتحدة دعم الجمعية البرلمانية لتنظيم اجتماع برلماني بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط يخطط حالياً لعقده في مالطة في شباط/فبراير ٢٠١٠.

(و) ومن المساهمات الهامة الأخرى في أنشطة الجمعية البرلمانية كلمة الافتتاح التي ألقاها السيد ماكسويل غيلارد، نائب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، خلال الدورة العامة الثالثة للجمعية البرلمانية التي عقدت في موناكو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وقد مثلت هذه الدورة فترة للتفكير في الحالة على أرض الواقع، كما شدد السيد غيلارد شخصياً على ذلك. ففي رأيه، وبالرغم من أن العوائق عديدة ومن أن الطريق إلى الأمام شاق، يستطيع كل واحد أن يقوم بدعم من أفراد كبرلمانيي الجمعية، بتأدية الدور المطلوب منه، لضمان استمرار التزام الأطراف بعملية ستؤدي إلى حل النزاع وإحلال سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط.

(ز) وفي بداية عام ٢٠٠٩، قدم الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الجمعية البرلمانية وجمهورية مالطة بشأن مركز الجمعية القانوني إلى مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، وسجل الاتفاق خلال حفل جرى في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وسلمت الوثائق إلى السيدة آنبيث روزنوم، رئيسة قسم المعاهدات في المكتب الأنف الذكر. وعقدت اجتماعات أخرى مع إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ولجنة الخدمة المدنية الدولية.

(ح) وفي هذا العام، أنشأت الجمعية فريقاً للتفكير في الإرهاب بدأ أنشطته في إستنبول. وفي تلك المناسبة، خاطب البرلمانيون السيد والتر غير، رئيس قسم الخدمات القانونية الأول لمكافحة الإرهاب التابع لفرع منع الإرهاب في شعبة شؤون المعاهدات بمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأكد السيد غير أن لدى بلدان الجمعية البرلمانية سجل تصديق جيد بالنسبة إلى الاتفاقيات القطاعية الست عشرة المتعلقة بالإرهاب. وحضر أيضا الاجتماع المعني بالإرهاب السيد محمود أيوب، منسق الأمم المتحدة المقيم في أنقرة.

(ط) وقطعا الطاقة والبيئة متلازمان. وفي مصر، أثناء اجتماع اللجنة المخصصة للطاقة، تشرفت الجمعية البرلمانية باستضافة السيد جيمس رولي، المنسق المقيم للأمم المتحدة في القاهرة. الذي أشار إلى التقدم المحرز منذ توقيع اتفاقية ريو دي جانيرو للتنوع البيولوجي

عام ١٩٩٢ وبرتوكول عام ٢٠٠٠ الملحق بها (مونتريال)، وأكد أن التعاون الدولي يمكن أن يؤدي إلى تحقيق نتائج جيدة جدا.

(ي) وفي قبرص، ألقى في ٢١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ كل من السيد ميشيل جارو، أمين عام المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، والسيد فابريزيو جنتيلوني، رئيس فرع العلاقات الخارجية وحشد الدعم التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأمانة العامة للأمم المتحدة، كلمة في الاجتماع الأول لفرقة العمل الخاصة المعنية بإدارة الكوارث التابعة للجمعية البرلمانية. وفي مرحلة لاحقة من ذلك العام في شهر آذار/مارس، وأثناء وجوده في روما لحضور اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة المعنية بالحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية، شارك السيد يورغن هامبورغ، مساعد أقدم لشؤون الحماية الإقليمية بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في المناقشات التي أحرمتها الجمعية البرلمانية في إطار فرقة العمل الدائمة المعنية بالهجرة.

(ك) وشكّل شهر أيار/مايو ٢٠٠٩ فترة هامة بالنسبة للجمعية البرلمانية حيث قامت هيئة مكتبها بزيارة إلى الشرق الأوسط في بعثة لتقصي الحقائق. وقد سافر وفد رفيع المستوى بقيادة الأونرابل رودري سال من فرنسا، رئيس الجمعية، إلى القاهرة والأراضي الفلسطينية المحتلة (غزة ورام الله)، والقدس، وعمّان. وقد أدى وجود الأمم المتحدة في المنطقة دوراً أساسياً من الناحية اللوجستية، وبالنسبة لخبرتها المباشرة ومعرفتها بالوضع السائد على أرض الواقع. واجتمع وفد الجمعية البرلمانية بالسيدة كارين أبو زيد، المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، وتجدر الإشارة إلى أن الزيارة إلى غزة لم تكن لتتم بدون الدعم المقدم من الوكالة. وفي رام الله، بالأراضي الفلسطينية المحتلة، عُقد اجتماع مع السفير روبرت سري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط.

(ل) وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، حضرت الأونرابل سونيا سانفونا من البرتغال، المقررة المعنية بالحوار بين الثقافات والحضارات، باسم الجمعية البرلمانية، منتدى اليونسكو المعني بالتعليم العالي في منطقة أوروبا المعقود في رومانيا.

(م) وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في جنيف، ألقى الأمين العام للجمعية البرلمانية كلمة في اجتماع البرلمانين المعنيين باستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، المعقود في إطار الدورة الثانية للمنتدى العالمي للحد من أخطار الكوارث - "كيف نجعل الحد من أخطار الكوارث أداة للتكيف مع تغير المناخ". وأثناء هذه المناسبة، طلب القائمون على استراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث دعم الجمعية البرلمانية لتنظيم

اجتماع عالمي يضم جميع الجمعيات البرلمانية الإقليمية، من أجل إعداد خطة عمل مشتركة لمؤتمر كوبنهاغن المزمع عقده في كانون الأول/ديسمبر، والذي ستشارك فيه الجمعية البرلمانية كمراقب بصفة كاملة.

(ن) وأُتفق كذلك على أن تشترك منظمة اليونسكو والجمعية البرلمانية في الربع الأول من عام ٢٠١٠ في تنظيم اجتماع المتابعة لمؤتمر كوبنهاغن بشأن تغير المناخ لصالح البرلمانيين الإقليميين يُعقد في باريس. وأُتفق أيضاً على أن تُعيّن الجمعية البرلمانية رسمياً باعتبارها المنتدى البرلماني لمنطقة البحر الأبيض المتوسط لليونسكو.

(س) وهذا العام كانت لشبونة الحدث الختامي في الجدول المقرر لعام ٢٠٠٩ للجان الدائمة. ففيها جرى إقرار جميع القرارات والتقارير بغية تقديمها لكي تعتمد ذلك الجمعية في استنبول، (٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). ومرة أخرى كُرس الانتباه الواجب للحالة في الشرق الأوسط وألقى السيد فيليبو غراندي، نائب المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، كلمة أمام اللجنة الدائمة الأولى ذكر فيها أن الدبلوماسية البرلمانية تضطلع بدور حاسم في عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

(ع) وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٩ في لشبونة، رحب البرلمانيون بالجمعية البرلمانية أيضاً بالسيدة مارغريتا فالشتروم، الأمين العام المساعد لشؤون الحد من أخطار الكوارث. (الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث). وقد أُلقت كلمة في اجتماع اللجنة الدائمة الثانية التابعة للجمعية، متحدثاً عن الحد من أخطار الكوارث والتكثيف مع تغير المناخ. وفيما يتعلق بالدور الذي يضطلع به البرلمانيون، قالت إنه ينبغي لهم العمل معاً على نحو أوثق حتى يتبادلوا خبراتهم ويؤمل أن يتوصلوا إلى وضع وثيقة تضم مقترحات بنهج ومبادئ توجيهية مُتفق عليها.

(ف) ويشكّل هذا الاستعراض العام للخطوات المُتخذة من أجل إنشاء وتوطيد أنشطة تعاونية بين مؤسسات الأمم المتحدة والجمعية البرلمانية تجسداً للأهمية التي تُرسّخها رؤية التواصل العامة للجمعية، وهي أن الإجراءات المبنية على النتائج التي حققتها المؤسسات الدولية حتى الآن لا يمكن إلا أن تعطي زحماً أكبر لتعزيز التدخلات لصالح شعوب المنطقة. وقد زار وفد من هيئة مكتب الجمعية البرلمانية مؤخراً، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مقر الأمم المتحدة في نيويورك لتعزيز التعاون بين الجمعية البرلمانية والأمم المتحدة. واجتمع مندوبو الجمعية البرلمانية بالأمين العام للأمم المتحدة بان كي - مون، وكذلك بالسيد ب. لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، والسيد آلان لي روي، وكيل الأمين العام

لعمليات حفظ السلام، والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة الطارئة، والسفير بول بادجي، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والسيد يانوس باستور، مدير فريق الأمين العام لتقديم الدعم في مجال تغير المناخ. وأثناء الزيارة، أعرب المندوبون أيضاً عن إرادة الجمعية البرلمانية لأن تُمنح مركز المراقب لدى الجمعية العامة.

٢١ - وبالإضافة إلى التعاون مع أسرة الأمم المتحدة، توسعت الجمعية البرلمانية في التعاون مع شركاء آخرين لتشاطرتهم مقترحاتها وشواغلها. فالجمعية البرلمانية لديها اتصالات منتظمة، مع جهات منها، جامعة الدول العربية، والاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الدولي، والمنظمة الدولية للهجرة، والجمعيات البرلمانية الأوروبية - المتوسطية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، واتحاد المغرب العربي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، واتحاد غرب أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود. وتضطلع الجمعية البرلمانية، في إطار هذه الجمعيات الإقليمية، بمسؤولية إناطة الدبلوماسية البرلمانية بدور رئيسي، وستواصل القيام بذلك في السنوات المقبلة بوصفها مؤسسة إقليمية رئيسية.

سابعاً - الطابع الدولي للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

٢٢ - انبثقت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، عن المؤتمر المعني بالأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك تحت رعاية الاتحاد البرلماني الدولي، الذي يندرج في فئة المنظمات البرلمانية المشتركة بين الدول، والذي يمثل ٢٥ برلماناً وطنياً.

ثامناً - أسباب سعي الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط إلى الحصول على مركز المراقب

٢٣ - تمتعت الجمعية البرلمانية والأمم المتحدة بعلاقة تعاون ناجحة منذ إنشاء الجمعية البرلمانية في عام ٢٠٠٦ كجمعية إقليمية لحوض البحر الأبيض المتوسط. وخلال هذه الفترة، أكدت الزيادة المستمرة في معدل الاجتماعات المنعقدة بين المنظمين الاهتمام المشترك بهذا التعاون بشأن الشواغل المشتركة.

٢٤ - واتبعت أنشطة الجمعية البرلمانية، منذ البداية، مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي يعتبر حاوياً للإجراءات الرئيسية التي ينبغي أن توضع أي سياسة دولية وفقاً لها، اعترافاً من خلال ذلك بمشروعية الأمم المتحدة وبالدور القيادي الذي تضطلع به.

٢٥ - وتتبع الجمعية البرلمانية روح إعلان الأمم المتحدة للألفية المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (قرار الجمعية العامة ٢/٥٥)، الذي يؤكد فيه رؤساء الدول والحكومات أهمية الدبلوماسية البرلمانية والإقليمية. ومن المسلّم به أن هذه الجهود الدبلوماسية قادرة على تحقيق نتائج مثمرة على الأخص فيما يتعلق بمسائل شتى مثل السلام والأمن، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والقانون الدولي وحقوق الإنسان، والحوار بين الأديان، والبيئة، والديمقراطية، والقضايا الجنسانية. وتعتقد الجمعية البرلمانية بأن الحوار البرلماني قادر على خلق حوار أفقي شامل ومفتوح بين البرلمانات حول البحر المتوسط والمنظمات الدولية ذات الصلة بالمنطقة.

٢٦ - والجمعية البرلمانية، إذ توافق على فكرة تعزيز التعاون الدولي على جميع الصُّعد وتعتمدها، تردد المثل العليا لميثاق الأمم المتحدة وتصدّق على قواعده. وبوصفها جمعية إقليمية، تشرع الجمعية البرلمانية - ضمن منظمات أخرى مشاهمة في مناقشات بشأن أكثر الشواغل أهمية بالنسبة للمنطقة، وتشترك فيها. ونظراً للبعد البرلماني الذي تتسم به الجمعية بصفة خاصة، فهي تمثل منبراً فريداً للحوار بين المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية ذات الصلة.

٢٧ - وتسعى الجمعية البرلمانية دوماً إلى المشاركة مشاركة نشطة في عمل منظومة الأمم المتحدة وجهودها بغية تحقيق أهداف المصالح المشتركة. كما تسعى الجمعية البرلمانية، من خلال اجتماعاتها، لاستجلاء آراء البرلمانيين، بشأن التقدم المحرز والعوائق في سبيله والمبادرات الأخرى التي يمكنها المساهمة في تحقيق المصالح المشتركة المذكورة أعلاه، والوقوف على تلك الآراء.

٢٨ - ويمثل الاجتماعان المنعقدان بين الأمين العام للأمم المتحدة وممثلي الجمعية البرلمانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ في مالطة وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ في نيويورك حدثين رئيسيين لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقة بين المنظمتين.

٢٩ - وتتوخى الجمعية البرلمانية اتباع الأساليب المحددة التالية التي يمكن عن طريقها للتعاون المعزز القائم بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية في إطار الجمعية البرلمانية وأمانة الجمعية، أن يؤدي دوراً في تحقيق النتائج المنشودة في المنطقة. فيإمكان الجمعية البرلمانية أن تقوم بما يلي:

(أ) إطلاع الأمم المتحدة على آراء شعوب البحر الأبيض المتوسط، على اختلاف مشاربهم، على نحو ما أُعرب عنه في المناقشات البرلمانية والمناقشات في الجمعية البرلمانية؛

(ب) تعزيز الوعي البرلماني وتشجيع العمل دعماً للاتفاقات الدولية للأمم المتحدة وتنفيذاً لها، وذلك عن طريق تعزيز الأنشطة التي يقوم بها كل من البرلمانات والبرلمانيون بهدف تعبئة الرأي العام وحشد الدعم الوطني للعمل الدولي؛

(ج) إعداد التحليلات والتقارير بشأن الأنشطة البرلمانية المتصلة بعمل الأمم المتحدة ولا سيما في مجالات الاهتمام المشترك لمنطقة البحر الأبيض المتوسط على سبيل المثال لا الحصر: الشرق الأوسط، والإرهاب، والجريمة المنظمة، والطاقة، والبيئة، والتجارة، وإدارة الموارد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإدارة الكوارث، والحوار بين الثقافات والأديان، والمسائل الجنسانية، والهجرة؛

(د) تقديم الدعم إلى البرلمانات بهدف زيادة قدرتها على أن تقوم، على الصعيد الوطني، بأداء مهامها التشريعية والرقابية فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية بالنسبة للتعاون الدولي، وبالتالي للأمم المتحدة.

٣٠ - وبهدف كفاءة الاستغلال الكامل للتعاون المعزز القائم بين المنطمتين، تقترح الجمعية البرلمانية أن تعمل مع الأمين العام والدول الأعضاء في الأمم المتحدة على نحو مشترك لتحديد أهم الأولويات لإنشاء برنامج عمل للجمعية البرلمانية من شأنه تعزيز المناقشة والعمل. وتقترح الجمعية البرلمانية كذلك أن توفر للأمم المتحدة إمكانية اقتراح بنود لينظر فيها البرلمانيون وغيرهم من المشاركين في اجتماعات الجمعية البرلمانية.

٣١ - وإن تنفيذ اتفاق للتعاون الشامل (التدابير المذكورة أعلاه) من شأنه أن يسهّل توفير منهاج عمل أكثر انتظاماً للأمم المتحدة يمكنها من التفاعل مباشرة مع البرلمانات والبرلمانيين من منطقة البحر الأبيض المتوسط. ومن الناحية الملموسة، يراعى التعاون في الاجتماعات البرلمانية المختلفة التي تعقدها الجمعية البرلمانية، وعن طريق التنظيم المنهجي لمثل هذه الاجتماعات التي تتعلق بالدورات الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات والاجتماعات التي تعقدها الأمم المتحدة.

٣٢ - وبالإضافة إلى الدعم السياسي المقدم لأنشطة الأمم المتحدة، يُتوخى أيضاً أن تكون الجمعية البرلمانية قادرة على تقديم دعم تنفيذي إلى عمل الإدارات والبرامج والوكالات التابعة للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بتعزيز السلم والأمن، يمكن أن تكون الجمعية البرلمانية، من خلال اللجان الدائمة وفرق العمل الخاصة التابعة لها، في وضع يؤهلها لتوجيه الدعم المقدم من البرلمانات الوطنية لبناء وتعزيز الهياكل الديمقراطية وتعزيز الدعم المقدم إلى البرلمانات أنفسها في مجالات محددة من عمليات بناء السلام أو حفظ السلام. وقد اكتسبت الجمعية البرلمانية خبرة بشأن القضايا الإقليمية مثل الإرهاب، والجريمة المنظمة، والطاقة، والبيئة، والتجارة،

وإدارة الموارد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإدارة الكوارث، والحوار بين الثقافات والأديان، والمسائل الجنسانية، والهجرة. ويمكن التوسع في التعاون مع الأمم المتحدة في هذه المجالات تدريجياً، وبالتالي معالجتها على نحو أدق. وفي هذا الصدد، سيُرْحَبُ بصفة خاصة بتقديم البيانات الإحصائية والمساعدة التقنية إلى دول البحر الأبيض المتوسط.

٣٣ - وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الأمين العام للأمم المتحدة، في اجتماعه بهيئة مكتب اللجنة البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، دعم التعاون مع الجمعية البرلمانية كوسيلة لتعزيز البعد البرلماني لأعمال الأمم المتحدة، وإذ تشير إلى الطابع الفريد للجمعية كمنظمة مشتركة بين الدول تمثل البرلمانات الوطنية في منطقة معينة، وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٣٢/٥٧. بمنح الاتحاد البرلماني الدولي مركز المراقب، نقدم المقترح التالي:

(أ) قد تود الجمعية العامة للأمم المتحدة توجيه دعوة دائمة إلى الجمعية البرلمانية للمشاركة، حسب الاقتضاء، في دورات وأعمال الجمعية وهيئاتها الفرعية وفي المؤتمرات الدولية التي تُعقد برعاية الأمم المتحدة؛

(ب) بالإضافة إلى ذلك، قد تود الجمعية العامة النظر في إمكانية اتخاذ قرار يتعلق بالإذن بتعميم وثائق الجمعية البرلمانية في الجمعية العامة؛

(ج) قد تود الجمعية العامة أيضاً النظر في دعوة الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إلى اعتماد طرائق مماثلة للتعاون مع الجمعية البرلمانية.

العنوان

الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط

Palazzo Spinola, St. George Road

St. Julians, Malta

رقم الهاتف: + ٣٥٦ ٢٢٤٨٤٢٠٠

رقم الفاكس: + ٣٥٦ ٢٢٤٨٤٢١٥

البريد الإلكتروني: secretariat@apm.org.mt

الأمين العام - الدكتور سيرجيو بياتزي

المرفق الثاني

مشروع قرار

منح الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط مركز المراقب في الجمعية العامة

إن الجمعية العامة،

إذ ترغب في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط،

١ - تقرر دعوة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط إلى المشاركة في دورات وأعمال الجمعية العامة بصفة مراقب.

٢ - تطلب إلى الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذا القرار.